(١٥)

نحو خطاب إعلامى بديل عن قضايا العنف الأسرى

إذا كانت العولمة تسعى إلى خلق ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى وتتطلع إلى خلق الإنسان العالمى المبرمج ذى البعد الواحد المؤمن بأيدولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها فإن ذلك ما كان ممكن أن يتحقق إلا بفضل الثلاثى التكنولوجى الصاعد الذى يعمل على تكامل وتناغم غير مسبوق. ويضم حسب ترتيب الأهمية كل من وسائل الإعلام السمعبصرى وشبكات المعلومات وشبكة الاتصالات اللاسلكية – وفى ضوء ذلك أصبحت الإمبراطوريات السمعبصرية (الفضائية والأرضية) هى المؤسسات التربوية والتعليمية الجديدة التى حلت مكان كل من الأسرة والمدرسة والتى تقوم بدور أساسى فى تلقين النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخى والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية حيث تقوم بتقديم معلبات ثقافية محكمة الصنع تتضمن منظومة جديدة من القيم تدور حول تشجيع النزعة الاستهلاكية وغرس قيم الأنانية والفردية والروح النفعية.

ونحاول فى هذا البحث الإجابة عن سؤال مركزى يدور حول رصد وتحليل اتجاهات الخطاب الإعلامى إزاء قضايا العنف الأسرى بهدف الكشف عن الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام وهل تكتفى برصد أشكال وصور العنف الأسرى

والمجتمعى والسعى لتكريسه وتعزيزه أم تسعى وسائل الإعلام إلى طرح بدائل واقعية لتنوير أفراد الأسرة والمجتمع بكيفية التصدى لمواجهة جذور العنف وأسبابه. وقد تم الاستعانة فى إطار النظرية النقدية بالمدخل الثقافى الاجتماعى أى تناول الخطاب الإعلامى فى سياقاته المجتمعية والتاريخية بمنظور نقدى يبرز إيجابيات وسلبيات الخطاب الإعلامى إزاء قضايا العنف بكافة تصنيفاته أسرياً ومجتمعياً. ولا تقتصر الدراسة على الرصد والتحليل بل تحاول تقصى الأسباب الكامنة خلف مظاهر العنف مستهدفة تفسيرها وتقديم بدائل لتمكين صناع القرار الإعلامى والثقافى والاجتماعى والأسرى من تبنيها والالتزام بتطبيق الملائم منها.

وقبل أن نتطرق إلى رصد وتحليل اتجاهات الإعلام إزاء قضايا العنف الأسرى يجدر بنا أن نشير إلى حصاد الدراسات التى أجريت عن مواقف الإعلام المقروء والمرئى والمسموع من قضايا المرأة والأسرة فى مصر والوطن العربى منذ حقبة السبعينيات وحتى نهاية العقد الأول من الألفية التالية ونوجزها على النحو التالى:

أولاً: تتباين الصور والرسائل الإعلامية التى تقدمها وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئى عن المرأة والأسرة فى مصر والعالم العربى فهى تتفاوت بتفاوت الصور والأنماط الاجتماعية المتنوعة والمتداخلة للأسر العربية فلا يوجد نمط واحد بل يوجد اختلافات واضحة بين الأسر الريفية والأخرى الحضرية والأسر المحافظة والأخرى المتحررة وتلك التى تعيش فى ظل حضارات قديمة مثل مصر والعراق وبين أسر غنية ومتوسطة وفقيرة.

ثانياً: يغلب على الصور الإعلامية المقروءة والرئية الذكورية التى تكرس تميز وسطوة الذكور حتى فى المجالات التى تشارك فيها الإعلاميات والتى تهتم بقضايا المرأة والطفل.

ثالثاً: ينحاز الإعلام العربى للأسر الغنية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن وللقيم الفردية والمادية المدعمة للسلطة والثروة داخل الأسرة أكثر من قيم المساواة فى الحقوق والواجبات بين أعضاء الأسر ذكوراً وإناثاً وأجيالاً.

رابعاً: تتجاهل وسائل الإعلام العربية الاحتياجات الثقافية والاتصالية للأسرة العربية فى الريف والحضر فلا تخصص إلا فى النادر بريد للقارئات أو برامج للمستمعات والمشاهدات كما لا تنظم حملات إعلامية للتوعية الصحية أو البيئية أو للثقافة الأسرية للقطاعات النسائية المحرومة من هذه الخدمات.

خامساً: تتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية للقيادات الإعلامية فى السياسات الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة والأسرة. وقد لوحظ أن هذه القيادات لا تملك تصوراً محدداً إزاء هذه القضايا إذ يتأرجحون بين الاتجاهات الفكرية السلفية التى تؤمن بالموروثات التاريخية وفكرة النقص لأنثوى وسيطرة النمط الأبوى وبين الاتجاهات المغتربة الوافدة. وقليل منهم يتبنى الاتجاه الاجتماعى المستنير وينعكس هذا الخليط الفكرى فى صورة تنافضات يعانى منها الإعلام الخاص بالمرأة والأسرة العربية.

سادساً: يركز الإعلام العربى على الأدوار الاستهلاكية للمرأة والطفل مستخدماً الإعلانات والأعمال الدرامية التى يتم توظيفها بصورة أساسية لإعلاء صوت الاستهلاك والفردية كقيمة عليا فى عصر العولمة حيث تتوارى قيم العمل والإنتاج والعمل الجماعى وتبرز قيم الإثراء السريع والقيم الربحية. وإن كان هذا لا ينفى وجود بعض الاستثناءات القليلة مثل مسلسل "ليالى الحلمية" و"الراية البيضاء". إلا أن الغالبية العظمى من البرامج والإعلانات تركز على قيم الرفاهية سواء فى أعياد الميلاد أو الزواج أو الوفاة مما يغرس أنماطاً من السلوك الاستفزازى لدى الجمهور المتلقى.

سابعاً: لا يطرح الإعلام العربى رؤية متوازنة لأدوار ووظائف ومسئوليات وحقوق كل من المرأة والطفل والرجل داخل الأسرة العربية بل يتجاهل الإشارة إلى واجبات ومسئوليات الرجل ويركز على المسئوليات والواجبات التقليدية للمرأة ويتعامل مع الطفل كحلية كمالية داخل الأسرة وليس باعتباره مشروع مستقبلى للمواطن العربى.

ثامناً: يتجاهل الإعلام منظومة الموروثات الثقافية وما تتضمنه من رموز وقيم إيجابية تعلى من شأن المرأة وأدوارها الأسرية والمجتمعية الأمر الذى يعزز من صورة الذات السلبية لدى المرأة.

تاسعاً: يغلب على برامج الأطفال الإنتاج المترجم وتندر الأعمال الإعلامية المنتجة محلياً والتى تراعى خصوصية الطفل العربى واحتياجاته الثقافية مما يؤدى إلى اضطراب الأنساق القيمية لدى الأطفال العرب علاوة على تزييف وعيهم بواقعهم وهمومه وتحدياته.

الخطاب الإعلامى وقضايا العنف الأسرى:

فى ضوء المسح التحليلى للتراث العلمى الذى تناول اتجاهات الصحف والإعلام المرئى والمسموع إزاء قضايا العنف الأسرى يمكن رصد الملاحظات التالية:

أولاً: الصحافة وقضايا العنف الأسرى:

رغم الاهتمام النسبى الذى سجلته السنوات الأخيرة من جانب الصحف القومية والحزبية والخاصة إزاء قضايا العنف الأسرى إلا أن معظم هذه المعالجات لا تزال تتسم بالطابع الموسمى والنمطى والتأرجح بين الاستنارة والمحافظة.

وتشير الدراسات إلى أبرز القضايا والمشكلات الأسرية التى طرحها الخطاب الصحفى تتمثل فى العنف الأسرى وحدوث فجوة عاطفية بين أطراف الأسرة الطلاق – عقوق وجحود الأبناء لآبائهم والانشغال بمتطلبات الحياة المادية وإهمال العلاقات الأسرية وجاءت المنفعة فى مقدمة العلاقات بين الزوجين وبين الآباء والأبناء يليها الاحترام ثم الفتور والجحود. وتتمثل أهم القيم الإيجابية التى عكسها الخطاب الصحفى فى إطار تناوله للعلاقات الأسرية فى التعاون والاحترام أما أهم القيم السلبية فهى تتمثل فى الانتقام – البخل – الخيانة – الغدر – جحود وعقوق الأبناء.

وتتميز السمات ونماذج السلوك التى تضمنها الخطاب الصحفى بغلبة الطابع السلبى بالنسبة للزوج حيث تم وصفه (بالخيانة – البخل – الفجور – الغيرة من نجاح الزوجة – حب التملك والسيطرة على الزوجة) ونسب إليه (تجاهل حقوق الزوجة والأولاد – ضرب الزوجة – قتل طفلته – ونسب للزوجة (الخيانة وقتل الزوج) كما نسب إلى الأبناء الجحود.

وقد دافعت الصحافة عن حقوق المرأة العاملة وأبرزت مظاهر العنف المجتمعى (الإدارى والاقتصادى) التى تمارس ضدها خصوصاً من جانب مؤسسات القطاع الخاص كما نددت بالعنف الأسرى ضد الفتيات وأشارت إلى أشكال العنف الجسدى المتمثلة فى الختان وضرب الزوجات وإجبار الفتيات على الزواج المبكر وإكراه الزوجة على ممارسة العلاقة الزوجية وسائر مظاهر العنف الأسرى التى يصعب إثباتها وتصدت الصحافة المصرية بالنقد لموقف الأزهر من قضية الختان خاصة الفتوى التى أصدرها مجمع البحوث الإسلامية بأن الختان مباح لمن تريد من الإناث رغم التأكيد على خطورة الختان من جانب الأطباء ورجال الدين.

وفى ضوء رفض الصحف لكافة مظاهر العنف الأسرى ضد المرأة فقد أرجعت أسباب انتشاره إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى سيادة الموروث الثقافى والتفسيرات الذكورية للنصوص الدينية والتى تكرس دونية المرأة.

وبالنسبة لمظاهر العنف الموجه من الدولة ضد المرأة فقد أشارت الصحف إلى عدة قضايا منها قضية غياب الرعاية الصحية للنساء الفقيرات وأكدت أن هناك ٧٥٪ من النساء المصريات فى الريف لا تتمتعن بالتأمين الصحى اللائق. فضلاً عن عدم عدالة التشريعات القانونية والتى تطبق على النساء ومنها قضية حبس المرأة الحامل وعدم قيام الدولة بتوفير الضمانات الكفيلة بتفعيل المشاركة السياسية والثقافية للمرأة.

واعتبرت الصحف ان الدولة والأحزاب مسئولين على قدم المساواة عن ضرورة رفع الظلم والتمييز الواقع ضد المرأة على صعيد مشاركتها السياسية. كذلك طرحت الصحافة قضية التمييز ضد المرأة فى القوانين والتشريعات الذى تمارسه الدولة ضد المرأة مثل التمييز القانونى بين الزوج والزوجة فى حالة القتل بسبب الخيانة فضلاً عن عدم وجود قانون يجبر الرجل على إجراء تحاليل النسب فى حالة وجود دعوى بذلك وتركها اختيارية للرجل مما يعد أحد مظاهر العنف ضد المرأة علماً بأنه يوجد ١٤ ألف قضية إثبات نسب لم يصدر بشأنها أحكام لغياب النصوص القانونية. وإذا كانت الصحف قد اهتمت بتسليط الضوء على بعض مظاهر العنف الموجه من الدولة ضد المرأة إلا أنها تجاهلت العديد من قضايا العنف التى تتعلق بالتمييز الحقوقى فى القوانين والمرتبات والأجور والمعاشات والتأمين الصحى وتولى المواقع القيادية. كما لوحظ أن الكاريكاتير الصحفى قد ركز على بعض مظاهر العنف النفسى والمعنوى الذى يمارسه الزوج ضد المرأة وأغفل صور العنف الأخرى مثل العنف الجسدى والعنف الاقتصادى. كما أتسمت العديد من الرسوم الكاريكاتورية بالتحيز الذكورى.

العنف فى صحافة الأطفال:

تشير الدراسات إلى أن أكثر مجلات الأطفال نشراً لصور العنف ورموزه على التوالى سوبر ميكى – ميكى – باسم – كابتن سمير – ماجد بينما كانت أقل المجلات نشراً للعنف علاء الدين والعربى الصغير وقطر الندى. ولوحظ أن أغلب هذه المجلات سواء الأكثر تقديماً للعنف أو الأقل تعرضاً له تتبنى اتجاه الترغيب فى العنف من منطلق أن له مبرراته التى تدعو لقبوله. وقد تبين أن أبرز المجلات التى تضمنت قصصها أعلى تكرارات العنف الواقعى تتمثل تنازلياً فى باسم – سوبر ميكى – كابتن سمير – ماجد – علاء الدين. وبدت أعلى تكرارات العنف القائم على المزج بين الواقع والخيال داخل مجتى (ميكى) و(سوبر ميكى) تحديداً. وأتضح أن العنف الموجه ضد الآخر هو أكثر الأشكال شيوعاً فى القصص المنشورة فى مجلات الأطفال. وتشير الدراسات إلى أن أكثر المجلات تعرضاً للعنف الموجه ضد الأشياء هما سوبر ميكى، ماجد أما أكثرها تعرضاً للعنف ضد الحيوان كانت قطر الندى وباسم فيما كانت سوبر ميكى وماجد أكثرها تقديماً للعنف الموجه من المرء لنفسه كما بدت باسم وسوبر ميكى وماجد أكثرها نشراً للعنف الموجه ضد الآخرين. كذلك كشفت بعض الدراسات أن ممرسة العنف بهدف الإيذاء كانت الشكل السائد فى أشكال العنف المقدمة للطفل خصوصاً فى مجلات باسم وكابتن سمير وماجد وعلاء الدين. هذا وإذا كانت أكثر المجلات استخداماً لإطار الأعمال الإجرامية هما سوبر ميكى وباسم وماجد وكابتن سمير فإن مجلات علاء الدين وماجد وباسم وكابتن سمير ركزت أيضاً على إطار اللعب والمغامرات والمشاغبات. وكانت أماكن الخلاء هى أبرز أماكن وقوع العنف شيوعاً بين القصص المنشورة فى مجلات الأطفال ثم تلتها المنازل فالشوارع وجاءت أماكن الخدمات العامة (المستشفيات – المطاعم – العيادات ... الخ) والأماكن الترفيهية كالملاهى والسيرك والحدائق الخاصة والقصور فى ذيل القائمة. وجاءت الدوافع

الاجتماعية على رأس الدوافع التى انطلق منها أصحاب العنف لممارسته وتمثلت فى الدفاع عن النفس وعن الآخرين والمنفعة الشخصية والانتقام وسوء الفهم والدفاع عن الأرض. وجاءت الدوافع النفسية فى المرتبة الثانية وتمثلت فى الميل العدوانى والضيق وإثبات الذات والغيرة والغضب. أما الدوافع الاقتصادية فقد جاءت فى المرتبة الأخيرة وتمثلت فى السرقة وتحقيق المكاسب المالية وتوفير المأكل واتسمت صور العنف التى نشرتها مجلات الأطفال بطابعى المبادرة وعدم وجود عقاب على اقتراف العنف.

قضايا العنف الأسرى فى الإعلام المرئى والمسموع:

تنوعت قضايا العنف الأسرى التى قدمتها برامج التليفزيون المصرى وتراوحت ما بين تعدد الزوجات والتعنت فى استخدام الرجل لحقه فى الطلاق خلافاً لموقف الشرع والفكر الدينى المستنير ومنظومة حقوق الإنسان.. وظاهرة ختان الإناث التى أدانتها جميع البرامج التليفزيونية واعتبرتها أحد مظاهر العنف ضد الفتاة المصرية. كما انتقدت أشكال العنف المختلفة التى تمارسها الأسر ضد الفتيات خاصة فى المناطق الريفية وتتمثل فى إجبارهن على الزواج المبكر والحرمان من التعليم. ولوحظ أن العنف الأسرى المادى المتمثل فى مشكلات النفقة وحضانة الأطفال وحق المرأة فى إثبات نسب أطفالها بطرق التحليل العلمية الحديثة والمساواة الحقوقية أمام القانون وحق المرأة القبطية فى الطلاق المدنى قد نالت اهتماماً متفاوتاً فى البرامج التليفزيونية كما اجمعت هذه البرامج على أن أهم أسباب تزايد معدلات العنف ضد المرأة تعزى أساساً إلى إستمرار سيطرة الموروثات الثقافية المعادية للمرأة وغياب التشريعات القانونية المنصفة للمرأة إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة والتفكك الأسرى واتساع الفجوة الطبقية ولكنها أغفلت الإشارة إلى سطوة التفسيرات السلفية للنصوص الدينية المتعلقة بالمرأة وحقوقها.

هذا وقد ركزت برامج الإعلام المسموع (الراديو) على موضوعات العنف المجتمعى ضد المرأة فيما تم تهميش موضوعات العنف المادى والجسدى. إذ احتل العنف المجتمعى المرتبة الأولى من كافة أشكال العنف السائدة التى تناولتها برامج الراديو تلاه العنف الأسرى أما عنف الدولة الموجه للمرأة فقد احتل المرتبة الأخيرة. واندرج تحت العنف الأسرى العديد من ظواهر التمييز ضد المرأة مثل التعسف فى استخدام الطلاق وخطورة تعدد الزوجات ولم يخرج عن هذه المنظومة سوى بعض البرامج فى إذاعة القرآن الكريم التى أكدت أن الرجال قوامون على النساء. وفى إطار العنف الجسدى ناقشت البرامج الإذاعية قضايا العنف البدنى واكراه الفتيات على الزواج المبكر وختان الإناث كما تناولت المشكلات الخاصة بقضية النفقة. وقد احتل العنف اللفظى فى العلاقة بين المرأة والرجل المرتبة الأولى فى الدراما المصرية يليه العنف المادى ثم الاثنان معاً. وحظى أسلوب العنف البدنى المرتبة الأولى من إجمالى أساليب العنف المستخدمة بين الرجل والمرأة يليه الصوت العالى والصراخ ثم الإهانة والسب وأخيراً التهديد بالإيذاء. واحتلت العلاقة الزوجية المرتبة الأولى من إجمالى العلاقات التى يحدث فيها عنف بين المرأة والرجل وتلاها علاقة العمل ثم العلاقات العاطفية. ولم تهتم الدراما التليفزيونية بالكشف عن معاقبة مرتكب العنف كما لم تهتم بإبراز آثار العنف فى العلاقة بين المرأة والرجل فى حين أبرزت إثارة النفسية وإثارة العضوية مثل الإصابات البدنية. وكانت المسلسلات أكثر الأشكال الدرامية تصويراً للتأثيرات النفسية الناتجة عن العنف فى حين جاءت الأفلام العربية أكثر تصويراً للإصابات البدنية.

وجاء الذكور فى مقدمة مرتكبى العنف فى الدراما يليهم الإناث كما احتل المتعلمين المرتبة الأولى يليهم غير المتعلمين فى ارتكاب العنف ولكن كانت الإناث من مرتكبات العنف من غير المتعلمات أكثر من الذكور خصوصاً من ربات البيوت تليهم الحرفيات والراقصات ثم الموظفات فى حين حظى بالمرتبة الأولى ذوى

الأعمال الحرة من الذكور ومن الذين ينتمون إلى مستوى اقتصادى مرتفع. كذلك احتل المتزوجون الصدارة فى قائمة مرتكبى العنف يليهم العزاب ثم الأرامل والمطلقات. وبالنسبة للمرحلة العمرية كان الشباب فى المقدمة يليهم الناضجون ثم الشيوخ واحتل ضحايا العنف فى العلاقة بين المرأة والرجل من الإناث المرتبة الأولى يليهم الضحايا من الذكور كما جاء المتعلمون تعليماً عالياً والمنتمون إلى مستويات اقتصادية واجتماعية منخفضة فى مقدمة ضحايا العنف يليهم الحرفيين ثم الموظفين والمهنيين.

وفيما يتعلق بالإعلام المرئى والإعلانات وتأثيرها على الطفل المصرى لوحظ أن بعض المسلسلات التليفزيونية تطرح العديد من الأنماط السلوكية الضارة التى تؤدى إلى تشويه أفكار الطفل تجاه نفسه وتجاه الآخرين حيث ارتبطت بالمكانة المادية للشخصيات المحورية فى المسلسلات والنابعة من مصادر غير مشروعة للحصول على المال مع التقليل من قيمة العلم فى المجتمع وعجزه أمام المغريات المادية الهائلة إذ كشفت عن أن المكانة العلمية التى حصلت عليها بعض هذه الشخصيات المحورية لم تعصمها من السقوط والانحراف بغية تحقيق الأطماع المادية المختلفة. ولم تقدم المسلسلات التليفزيونية الطفل باعتباره أحد أطراف الأسرة فى الواقع الاجتماعى بل ركزت المسلسلات بصورة متكررة على الأب والأم والأبناء وهم فى سن الشباب وأظهرت الدراما قوى الخير فى المجتمع بصورة تتسم بالضعف والاستسلام أمام قوى الشر السائدة فى مجمل العلاقات الأسرية والاجتماعية وتصدر العدوان اللفظى قائمة العنف المستخدم فى الصراع بالمسلسلات التليفزيونية وبرزت دوافع هذا العنف بسبب الفقر ثم التفكك الأسرى ويليها مشاعر الحقد البشرى. وبالنسبة للإعلانات المرئية التى استهدفت تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية للمستهلك فى ظل ظروف اجتماعية – اقتصادية غير مواتية مما يمكن أن يغرس فى الطفل مشاعر الإحباط ويدفعه إلى الانحراف

السلوكى خصوصاً فى ظل تركيز هذه الإعلانات على مشاهد الضرب واستخدام الأسلحة ومحاولات للقتل المستقاة من الأفلام علاوة على تقديم السلوكيات اللفظية والحركية المبتذلة.

كذلك تشير الدراسات إلى خطورة الدور الذى يلعبه الكارتون التليفزيونى فى تكوين الاتجاهات العدوانية لدى الأطفال خاصة فى ظل العرض المستمر لأفلام الكارتون الأجنبية المستوردة التى تختلف ثقافياً واجتماعياً عن السياق المجتمعى العربى والمصرى وتكمن خطورتها فى تركيزها على تحقيق الربح والمنفعة الفردية بكافة الوسائل وتأثيرها السلبى على الطفل المصرى فى ظل غياب القدرة على إنتاج فيلم كارتون عربى.

الجمهور والعنف الإعلامى:

كشفت الدراسات عن أن الجمهور العام كان هو المستهدف الأساسى لكافة الكتابات الصحفية والبرامج التليفزيونية والإذاعية التى تناولت قضايا العنف ويلى ذلك المرأة كجمهور مستهدف وتأتى الأسرة فى المرتبة الثانية. أما الرجال والأطفال فقد جاء ترتيبهم فى ذيل قائمة الجمهور المستهدف وكذلك الجمهور النوعى والشباب وهذا يعد تقصيراً ملحوظاً فى الدور التوعوى الذى تقدم به وسائل الإعلام تجاه كل من الأسرة والمجتمع معاً. وعندما نتأمل بنية الجمهور المستهدف من المعالجات الإعلامية لقضايا العنف الأسرى نلاحظ أن الجمهور العام الذى ينتمى إلى الشرائح العليا من سكان العواصم قد شغل المرتبة الأولى فيما لم ينل جمهور المناطق الريفية والشعبية سوى اهتمام ضئيلاً وموسمياً وعلى الأخص أهالى صعيد مصر. ويلاحظ أن كل من الجمهور العام والنوعى والشباب قد احتل المرتبة الأولى فى المعالجات الصحفية التى تناولت العنف الأسرى ثم يليه التليفزيون وأخيراً الإذاعة ويختلف الأمر بالنسبة للمعالجات الموجهة للشباب فقد تراجعت المعالجات

التليفزيونية للمرتبة الأخيرة كما يلاحظ أن الصحافة قد أولت اهتماماً نسبياً إلى الجمهور فى المناطق الشعبية والريفية والبدو دون غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى. أما الإذاعة المصرية فهى الوحيدة التى أولت بعض الاهتمام إلى الجمهور فى صعيد مصر، وتشير الدراسات الميدانية للجمهور التى تناولت اتجاهات الأطفال إلى أن المشاهدة المتكررة من جانب الأطفال لمشاهد العنف فى المسلسلات العربية قد أصابهم بنوع من الجمود العاطفى واللامبالاة. كما ارتفعت نسبة محاكاة الطفل للسلوكيات العدوانية التى يشاهدها فى المسلسلات التليفزيونية مثل العراك بالأيدى وترديد الألفاظ الخارجة عن الأدب وانتشار ذلك بين أطفال الأحياء الشعبية وأطفال الحضر عن أطفال الريف كما أشار الأطفال الذين خضعوا للدراسات الميدانية إلى أن امتناع آبائهم عن تلبية رغباتهم من السلع التى يشاهدونها فى الإعلانات التليفزيونية يولد لديهم شعوراً بالحزن والتوتر والإحباط. وفى إطار مسح التراث العلمى الخاص بالدراسات التى أجريت عن اتجاهات الجمهور النسائى والرجال أيضاً إزاء المعالجات الإعلامية لقضايا العنف الأسرى لوحظ غياب هذا النوع من الدراسات.

نحو خطاب إعلامى بديل عن العنف الأسرى:

تأكيداً للنتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة عن الإعلام وقضايا العنف الأسرى وسعياً للإجابة عن السؤال المركزى الذى طرحناه فى صدر هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة جديدة من الحقائق والاشكاليات التى تحدد ملامح الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة فى رصد وتحليل قضايا العنف الأسرى وأسبابها وتداعياتها. وفى ضوء تحليل هذه النتائج وتفسيرها فى إطار السياق الثقافى والاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى كان من الضرورى تصميم رؤية مستقبلية تستهدف تغيير الوضع الراهن للأسس

المعرفية للمفهوم السائد عن العنف وتصحيح مسار الاتجاهات الإعلامية إزاء قضايا العنف الأسرى وذلك فى إطار المستجدات المتوقعة بالنسبة للسياسات الرسمية ومدى فاعلية منظمات المجتمع المدنى والتغيرات المحتملة بالنسبة للمنظومة الإعلامية. وفى ضوء استعراضنا لأنماط الدراسات المستقبلية والتى تشمل كل من النمط الحدسى والاستطلاعى والاستهدافى ثم نمط النماذج الكلية. استقر الرأى على اختيار النمط الاستهدافى الذى يسعى إلى إنجاز التغيير بصورة عمدية ولا يترك الظاهرة المدروسة لإيقاع التغير التقليدى الذى يتسم بالبطء والعشوائية بل يبدأ برسم الصورة المستقبلية المرغوبة فى إطار ما يسمى بشجرة العائلة وينطلق التصور المستقبلى من الاتجاهات الراهنة للإعلام المصرى إزاء قضايا العنف الأسرى الذى كشفت الدراسة عن ملامحها الأساسية ثم يحاول استشراف الأفق المستقبلى للاتجاهات الإعلامية إزاء العنف الأسرى واضعاً فى الاعتبار ما يمكن أن يطرأ على هذه الاتجاهات من متغيرات إيجابية وسلبية فى سياق منظومة الأوضاع الثقافية والمجتمعية السائدة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح التصورات والبدائل المستقبلية التالية:

أولاً: تغيير المفاهيم السائدة عن العنف الأسرى والمجتمعى باعتباره وسيلة فعالة وطريقة مثلى لحل المشكلات ومتنفس صحى لهموم النفس البشرية وإحلال مفاهيم جديدة عن العنف. فقد أكدت الدراسات النفسية والاجتماعية أن العنف ليس الوسيلة الفعالة لعقاب الأفراد بل هناك أساليب عقابية أكثر فاعلية كالعقاب الإيجابى أو السلبى لمن يرتكب خطأ ما وليس هو الطريقة المثلى لحل المشكلات بل يجب تنمية قدرات الفرد على حل الصراعات من خلال تعليم فن التفاوض الذى أصبح فرعاً متميزاً من فروع المعرفة العلمية وله قواعده وآلياته التى تستبعد اللجوء للعنف. كما أن العنف ليس المتنفس الصحى لما يعترى النفوس من هموم وضغوط

بل هناك مجالات عديدة للتنفيس مثل الأدب والفن والرياضة والأنشطة الاجتماعية والعلمية وغيرها من المجالات الإيجابية المفيدة للفرد والمجتمع. ولا شك أن عملية الإحلال والإبدال يجب أن تبدأ فى إطار التنشئة الاجتماعية الأسرية والتعليمية للأطفال فى البيوت والمدارس والأندية ومنظمات المجتمع المدنى وهنا تبرز ضرورة نشر وبث المفاهيم البديلة عن العنف من خلال البرامج المرئية والمسموعة والمسلسلات والدراما والإعلانات.

ثانياً: تعديل المفاهيم السلبية غير المنصفة السائدة عن المرأة ويتحقق ذلك بمواجهة الموروثات الثقافية التى تكرس النظرة الدونية للمرأة والسعى لتغيير المفاهيم والتصورات السائدة لدى كل من الرجال والنساء فى المجتمع المصرى عن كون المرأة مجرد أنثى لا تصلح إلا للمتعة وخدمة الأسرة ورعاية الزوج والأطفال فقط والنظر إليها على أنها كائن اجتماعى كامل الأهلية وليست الطرف الأدنى فى علاقة الشراكة الأسرية والمجتمعية وتتطلب هذه المواجهة جهداً جماعياً متواصلاً يشارك فيه علماء الاجتماع والتربية ورجال الدين المستنيرين والمبدعين من الأدباء والفنانين ويتوج هذا الجهد الكُتاب والمثقفين وجموع الإعلاميين والصحفيين من الرجال والنساء من خلال المقالات والكاريكاتير والدراما والمسلسلات وسائر البرامج المرئية والمسموعة.

ثالثاً: تعديل المفاهيم الذكورية السائدة عن منظومة الحقوق والمسئوليات داخل الأسرة المصرية ويتحقق ذلك من خلال الحملات الإعلامية التى تسعى إلى توعية الآباء والأمهات والأطفال بأصول وفنون الممارسة السوية للعلاقات الأسرية وعدم احتكار القرارات الأسرية من جانب الآباء والأمهات واستبعاد الأساليب القمعية للأبناء التى تؤدى إلى تراكم الكبت وتداعياته السلبية. مع التأكيد على ضرورة ترسيخ الالتزام بقيم المساواة والمشاركة والاحترام المتبادل تحقيقاً للتوازن

الأسرى. ويتحقق ذلك من خلال حملات إعلامية متواصلة تستضيف علماء النفس والاجتماع والمهتمين بقضايا الأسرة ومن خلال الدراما والمنوعات والمسلسلات وبرامج المرأة والأسرة.

رابعا: تفعيل منظومة الحقوق الأساسية للأسرة المصرية وفى قلبها الحقوق التى تسعى المرأة من أجل الحصول عليها واستكمالها، وتتمحور حول ما يلى:

أ – حق التحرر من الفقر والإفقار فى ضوء ارتفاع نسبة الفقر والإفقار بين السواد الأعظم من المجتمع المصرى خصوصاً فى الريف وتستهدف الرؤية المستقبلية القضاء على الفجوة والتمييز بين الإناث والذكور فى امتلاك الأصول الاقتصادية وإدارتها مع السعى الجاد لتفعيل حق المرأة فى الميراث طبقاً لما أقرته الشرائع الدينية والقوانين الوضعية وإقرار حقوق جميع أفراد الأسرة فى حياة كريمة آمنة اقتصادياً.

ب– حق الفتاة فى التعليم فى ضوء ارتفاع نسبة الأمية بين النساء فى الريف والمناطق الشعبية والعشوائيات ويتحقق ذلك من خلال جهود مجتمعية متكاملة تسعى للقضاء على الفجوة لتعليمية بين الإناث والذكور من خلال تفعيل سياسات وبرامج محو الأمية وتعليم الكبار خصوصاً النساء ودعمها من منظمات المجتمع المدنى وتحفيز رجال الأعمال والمستثمرين للإسهام فى القضاء على مستوى الأمية المرتفع بين الفقراء علاوة على الدور الحيوى الملقى على عاتق الإعلام المركزى والاقليمى فى القضاء على مشكلة الأمية بتخصيص حملات إعلامية متواصلة لتغيير الموروثات الثقافية وإزالة العوائق الاقتصادية والاجتماعية التى تكرس الأمية بين جموع النساء الريفيات والفقيرات.

ج – الحق فى العمل لجميع القادرين من النساء والرجال خصوصاً الشباب والنساء فى ضوء إنتشار البطالة بين الشباب وانخفاض نسبة المشاركة النسائية فى

قوة العمل الرسمية خصوصاً فى محافظات الصعيد بسبب سطوة العادات والتقاليد. إذ تشير الدراسات إلى أن عمل المرأة لم يغير من مكانتها الأسرية والاجتماعية فضلاً عن استسلامها للرؤى السلفية المنحازة للذكور ونظراً لأن الجهد المنزلى للمرأة لا يتم تقييمه اقتصادياً والذى لا يقل عن الجهد الذى يبذله الرجل فى العمل المدفوع الأجر، ومن هنا يأتى السعى من أجل إقرار حق المرأة فى الحصول على عائد جهدها سواء داخل المنزل أو خارجه والتأكيد على أهمية تأهيلها وتدريبها وتنمية قدراتها وتأسيس نظام للتأمينات الاجتماعية والصحية للمرأة العاملة خاصة فى القطاع غير الرسمى وحمايتها من سوء استغلال جهدها فى هذا القطاع سواء فيما يتعلق بمساواتها فى الأجر والمعاش ورعاية الطفل أو حمايتها من أخطار التحرش الجنسى الذى قد تتعرض له. وهنا يبرز دور الإعلام فى تغيير الثقافة السائدة لدى كل من الرجال والنساء حول عمل المرأة وقصر أهميته على العائد الاقتصادى فقط والتأكيد على أهمية مشاركتها فى تنمية المجتمع من خلال تشجيع انخراطها فى كافة مجالات العمل المهنى والحرفى. ويتحقق ذلك بتخصيص حملات إعلامية لإبراز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والأسرية المترتبة على مشاركة المرأة فى الدورات التدريبية والبرامج التنموية فى مجالات التعليم والصحة والمهن الزراعية والطبية والمهن الالكترونية والتكنولوجية الحديثة ورعاية الأيتام والمعوقين والمسنين. ولعل أخطر ما سيقوم به الإعلام فى هذا الصدد السعى لتحرير المرأة من مفهومها عن العمل وأهميته بالنسبة لها كإنسانة كاملة الأهلية. وباعتبارها عضو فاعل داخل الأسرة.

د- الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة لجميع أفراد الأسرة رجالاً ونساء وأطفال وهنا تبرز ضرورة رفع الوعى المجتمعى بالمشكلات لصحية التى تعترض حياة المرأة فى مختلف مراحلها العمرية والتى تتمثل فى الزواج المبكر والختان وانعدام رعاية الحوامل وغياب خدمات تنظيم الأسرة فى المناطق النائية

والعشوائيات وانتشار الاستعانة بالوصفات الشعبية واللجوء إلى السحر والشعوذة لعلاج الأمراض المزمنة. وفى ضوء ذلك تبرز المسئولية الاجتماعية للإعلام المرئى والمسموع على الأخص بالإضافة إلى أساليب الاتصال الشخصى على نشر التوعية الصحية والبيئية لدى كافة شرائح المجتمع مع التركيز على المرأة وتخصيص حملات إعلامية متواصلة موجهة لكل من النساء والرجال والأطفال تستهدف رفع وعيهم بحقوقهم الصحية والبيئية وتوعيتهم بأساليب الرعاية الصحية السليمة.

هـ - الحق فى الإنصاف القانونى للمرأة المصرية التى تعانى من التمييز القانونى فى قوانين الأحوال الشخصية وبعض القوانين الأخرى مثل القانون الجنائى والمدنى والتى تهدر حقوقها الأسرية وحقوقها كمواطنة كاملة الأهلية وتعد هذه الحقوق من المحظورات التى لا تقترب منها الإعلام إلا نادراً. إذ رغم التعديلات الطفيفة التى طرأت على قوانين الأسرة مثل قانون الخلع للالتفاف حول الحق المطلق للزوج للموافقة على الطلاق ورفع سن الحضانة للأطفال فى حالة الطلاق ولكن لا تزال معظم البنود الأساسية فى قانون الأحوال الشخصية كما هى لم تتغير خصوصاً ما يتعلق بوضع كافة الصلاحيات فى يد الرجل مثل العصمة والطلاق وحضانة الأطفال وهنا تقف الموروثات الثقافية المنحازة للرجل كعقبة كئود ضد أى محاولات للتغيير الأمر الذى يتطلب تضافر الجهود التربوية والتشريعية والإعلامية لتغيير هذه الأوضاع الجائرة بالنسبة للمرأة والسعى من أجل تحقيق الإنصاف الأسرى والمجتمعى والتشريعى للمرأة.

خامساً: تحديد الجمهور المستهدف: تقع مسئولية هذا الجانب على القيادات الإعلامية إذ يتعين عليهم تحديد الشرائح الاجتماعية التى سيتوجهون إليها بالخطاب الإعلامى عن الأسرة وقضايا العنف وهل يتوجه خطابهم إلى الجمهور العام (رجال ونساء) أم إلى الجمهور النوعى (نساء أو أطفال أو رجال) وفى هذه

الحالة هل يركز الخطاب على قضايا العنف الأسرى فى الريف أم الحضر أم الاثنين معاً. لقد كشفت الدراسات عن غياب الأسرة الريفية عن أجندة الإعلام المصرى وتصحيحاً لهذا الوضع يطرح التصور المستقبلى ضرورة التزام الإعلام بتحديد الجمهور المستهدف قبل تصميم الرسالة لإعلامية التى تتضمن بعض أحداث العنف ومراعاة عدم اقتصارها على المرأة فقط وعدم تركيزها على قضايا العنف فى الأسر التى تعيش فى العواصم والمدن الكبرى.

سادساً: تحديد مضامين الخطاب الإعلامى البديل: فى ضوء الخطاب الإعلامى الراهن الذى يركز على المرأة وحدها وكأنها المسئولة الوحيدة عن الأسرة تبرز ضرورة تصميم خطاب إعلامى بديل يتوجه إلى جميع أفراد الأسرة المرأة والرجل والأطفال يطرح مشاكلهم ويناقش علاقاتهم الأسرية والاجتماعية ومسئولياتهم وحقوقهم فى إطار أشمل من الإطار الإعلامى الراهن. وقد طرحت الدراسات التى أجريت عن اتجاهات الجمهور النسائى والأطفال إزاء مضامين الصحف والبرامج التليفزيونية التى عالجت قضايا العنف الأسرى والمجتمعى بعض الاقتراحات التى يجب مراعاتها عند تصميم الخطاب الإعلامى البديل وتتمحور هذه الاقتراحات حول ما يلى:

أ- فيما يتعلق بمشكلات العنف بين الرجل والمرأة ضرورة الإقلال من تصوير العنف فى الدراما التليفزيونية كى لا يعتاد عليه المشاهدون ويعتبرونه سلوكاً طبيعياً ومقبول اجتماعياً مع التركيز على استهجان العنف وإبراز آثاره.السلبية على الفرد والمجتمع.

ب- أهمية أن يتضمن صور وأحداث العنف العقاب الرادع وإبرازه بوضوح فى الكتابات والتحقيقات الصحفية ورسوم الكاريكاتير والقصص الموجهة للأطفال.

ج- التركيز على مضمون القصص للفيلم الكارتونى مع ضرورة الاهتمام بإدراج تعليق صوتى مصاحب لعرض أفلام الكارتون يتضمن نقد وتفنيد السلوكيات العنيفة وإبراز مخاطرها مع مراعاة التدقيق فى اختيار الشخصيات القائمة بإجراء التعليق بانتقائها من الشخصيات المحببة للطفل كى تضمن جذب اهتمام الطفل ومتابعته للتعليق الذى قد يقلل من آثار العنف المقدم من خلال أحداث الكارتون التليفزيونى.

د- الإكثار من الرسوم المتحركة فى الإعلانات الموجهة للأطفال مع استخدام الأساليب الفكاهية والابتعاد عن مشاهد العنف اللفظى والحركى.

هـ- ضرورة الاهتمام بتقديم نماذج الآباء والأمهات فى المسلسلات بصورة جيدة وسوية وإبراز شخصية الرجل والمرأة على أسس متكافئة.

سابعاً: تصور بديل لأدوار لإعلاميين والإعلاميين: فى ضوء التحديات المهنية والاجتماعية التى تواجه الإعلاميين والصحفيين فى مصر والتى تؤثر بصورة سلبية على أدائهم المهنى ومسئولياتهم الثقافية والتى ترجع أغلبها إلى افتقارهم للثقافة المجتمعية وضآلة وعيهم بالأبعاد الاجتماعية والنفسية للعنف المجتمعى والأسرى وبطبيعة وسمات واحتياجات الجمهور المستهدف فى الريف والحضر فى ضوء هذه المعطيات يبرز التصور البديل الذى يقضى بضرورة إعادة تثقيف وتدريب الإعلاميين والإعلاميات فى إطار منظومة متكاملة تكفل لهم الوعى المهنى والالتزام المجتمعى والاستيعاب العلمى لقضايا العنف الأسرى والمجتمعى.

ثامناً: بحوث إعلامية بديلة عن العنف الأسرى: فى ضوء قلة البحوث الإعلامية والاجتماعية عن قضايا العنف وتصنيفاته وأسبابه وتداعياته السلبية على الأسرة والمجتمع فضلاً عن انتشار المفاهيم الوظيفية المبتورة والمعزولة عن سياقاتها الاجتماعية والتاريخية والمستمدة من تراث العلم الاجتماعى فى الجامعات الأوربية

والأمريكية علاوة على إغفال البحوث التطبيقية والميدانية التى تتناول العوامل المجتمعية المرتبطة بالعنف وتفاعلاتها وعلاقتها بوسائل الإعلام تأثيراً وتأثرا. فى ضوء كل ذلك يبرز النموذج البديل الذى يستلزم تصميم استراتيجيات بحثية جماعية تضم علماء وأساتذة العلوم الاجتماعية وتتولى إعداد أجندة بحثية بديلة بالتعاون مع أساتذة الإعلام.

obeikan.com